

قوله على عيالتهم ولا علمهم من احوالهم  
 ثم لا يرد على احد من عيالتهم ولا علمهم  
 على احد من عيالتهم ولا علمهم من احوالهم

في عقد كالتحاط على المختار او المسمى في صدق  
 كالتحاط على عبد الله او غيره بشرط ان لا يكون  
 التحاط على الاجور بل على المسمى بالثمن  
 من ذلك فصح قبل البناء ولا يثبت بعد البناء  
 المثل ولا فرق بين ذلك وبين ما لا يكون من الاصل  
 بين حكم الاصل والتمسك بالصدقة او وقت فقال  
**فند من التحاط لصدق كالتحاط على الاجور**  
 مع عا كالتحاط بغيره لكنه لا يقع بغيره كالتحاط  
**قبل البناء** ولا يثبت له وجوبه وهو كالتحاط عند  
 جميع المصارف والسخيا بالعرفين والصدق  
 فيه وان قضت رفته وانسحق من ذلك التحاط  
 فانها فيه بغيرها فان لم يصح عليه الا بعد ان  
 بهما مسمى اي ثبت وكان فيه صدق المثل اي مثلها في  
 الحال والمال والمثل ولا ينظر في اختيارها او  
 المسمى لم يثبت والبعيد لغاية وانما ينظر  
**وما فسد من التحاط** لا حل خلل في العقد كالتحاط بغير  
 ولي فصح قبل البناء وبعد واذا فصح قبل البناء  
 فيه واذا فصح بعد البناء فبغير المسمى ان سمي  
 واصا ان سمي مال الاجور او لم يسم شيئا فبغيره صدق المثل

ويشود وولي وانما فسد من ضرب الاجل ويصح ابدان  
 بغير طلاق ويصاحب فيه الزوجان ولا يبلغ بهما الحد  
 والولد لا يحق بالزوج وعيها بالعدة كاملة ولا صدق  
 لهما ان كان الفسخ قبل الدخول وان كان بعد الدخول  
 وسمي لهما صدقا فلها ما سمي لان فسادها من عقده  
 وان لم يسم لهما صدق المثل وكذا الاجور التحاط بعني  
 العقد على المرأة حال كونها في العدة سواء كانت عدة  
 وفاة او طلاق كان الطلاق بائنا او رجعي الموتة  
 حتى يبلغ الكتاب اجله وتولد على المهر عليه وسلم  
 للفرقة امك في يملك حتى يبلغ الكتاب اجله  
 والاجراء على ذلك فاذا ثبت هذا فصح عقد على  
 معتدة فصح بغير طلاق لان مجموع على فسادها فان  
 دخل بها موعوبا والشهود ان علموا او لم يعلموا  
 الولد به ولا يتوارثان قبل الفسخ لفساد العقد  
 ويتأيد بغيرهما سواء طبت في العدة او بعد بها وقد  
 الوطي كالعيلة والمباشرة في العدة كالوطي فيها  
 وكما انه اذا وقعت بعد العدة فلا تحريم بها كما اذا  
 لم يدخل بها فانها لا يتأيد بغيرها ويجوز له ان يتزوجها  
 بعد العدة ان شاء وكذا الاجور التحاط على ما جاز في العقد  
 في عقد